أثر السيولة على الاقتصاد الجزائري
دراسة قياسية لدولة الجزائر *

أ. بن نافلة نصيرة **

د. بن بوزيان محمد ***

* تاريخ التسليم: 10/ 3/ 2015م، تاريخ القبول: 11/ 7/ 2015م.

** أستاذة مساعدة قسم (ب) / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة الجيلالي اليابس/ الجزائر.
*** أستاذ التعليم العالي/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ جامعة أبو بكر بلقايد/ الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر السيولة باستخدام المتغيرات الاقتصادية التالية العرض النقدي M1 و M2،معدل الفائدة المؤشر العام لأسعار المستهلك، والودائع. اعتمادا على بيانات شهرية لدولة الجزائر من ديسمبر 2001 إلى ديسمبر 2014. ولمعرفة أثر نمو العرض النقدي على معدل الفائدة قياسيا تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي. حيث توضح النتائج الإحصائية التي توصلنا إليها باستخدام برنامج eviews 6 أن المتغيرات المعتمدة عليها ليست مستقرة من الدرجة الصفر في حين تصبح هذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى وذلك باستخدام اختبار ADF و PP، أعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة أنجل جرانجر ثم اختبار استقرارية البواقي، وتبين من ذلك أنها غير مستقرة أي عدم خلو البواقي من الجذور الوحدة و للتأكد من التكامل المشترك قمنا باختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، حيث تبين أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. وتبين أنه يوجد علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل الفائدة والمتغيرات التفسيرية. وأن الإشارة جاءت متوافقة مع ما تم فرضه عندما تم تقدير النموذج محل الدراسة وهذا ما تؤيده النظرية الاقتصادية، حيث أنه تمثل أثر السيولة في كل من الكتلة النقدية M1وM2. و أيضا نوعية العلاقة التي تربط بين المتغير التابع وبقية المتغيرات المستقلة حيث أوضحت أن العلاقة عكسية لسعر الفائدة. وبالتالي يمكن القول بأن للسيولة أثراً على الاقتصاد وليست حيادية.

الكلمات المفتاحية: أثر السيولة، حيادية النقود، عرض النقود، معدل الفائدة، نموذج الانحدار الذاتي، الجزائر.

The impact of liquidity on the Algerian economy

Abstract

The purpose of this study was to investigate the effect of liquidity in Algeria, through using the following economic variables: M1 and M2 money supply, interest rate, the general index of consumer prices, and deposits according to the monthly data of the State of Algeria from December 2001 to December 2014. Also to determine the impact of growth in money supply to interest rate model which used autoregressive record. The statistical results showed that we managed using EViews 6. As the dependent variables are not stable in the zero degree when it becomes stable, when the variables are the first difference, this signifies they are part of the first class, using the ADF test and PP, and then subjecting the cointegration test variables of Angel Granger, and test the stability of residues and found that it is not stable any residual non - free unit root. In order to ensure cointegration, we tested cointegration by using Johansson way. There is no cointegration between the variables, and there is a dynamic relationship between interest rates in the short term and explanatory variables. The reference was compatible with what has been imposed in the estimation of the model under consideration, and this is supported by economic theory. Since the liquidity effect represented in each of M1 and M2 money supply. The quality of the relationship between the dependent variable and the rest of independent variables, which explained that the inverse relationship to interest rates. We can say that liquidity impacts economy and it is not neutral.

Key Words: *the effect of liquidity, Neutrality of money, money supply, interest rate, Vevtorautorégressive model, Alegria.*

مقدمة:

رغم اختلاف المدارس الاقتصادية بشأن دور النقود وآثارها ، ما بين مدرسة تهمش دورها وتقلل من آثارها على مجريات الحياة الاقتصادية وأخرى ترى لها دورا لكن في حدود معينة وثالثة تعطي لها أعظم الأدوار وترى أن تغيراتها هي صاحبة الدور الأكبر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

رغم هذا الاختلاف تمثل النقود في تطورها ودورها وآثارها إحدى أهم الظواهر الاقتصادية.

حيث يؤدي تغير عرض النقود في البلد عن طريق السياسة النقدية دورا مهما في توجيه مسار الاقتصاد، فزيادة عرض النقود في الاقتصاد قد تؤدي إلى تحفيز القوة الشرائية وزيادة معدلات الاستثمار، ولكن الزيادة الكبيرة في عرض النقود بغير تخطيط ودراسة مسبقة لنتائجها يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية تماما. وقد تنتهي تلك الزيادة في عرض النقود إلى زيادة كبيرة في الأسعار فقط.

يؤدي خفض عرض النقود بطريقة خاطئة أيضا إلى نتائج سلبية، التي يمكن أن يؤدي إلى ظهور حالة من الركود والتي يمكن أن تتحول إلى كساد عام.

ولهذا نجد أن السلطة النقدية في أي دولة من دول العالم تؤدي دورا رئيسيا في الاستقرار النقدي والمالي اللازم لنمو الاقتصاد.

وهناك طرق كثيرة لدراسة دور النقد في الاقتصاد ولعل إحدى الحقائق المهمة للتحليل النقدي هي العلاقة بين سعر الفائدة والعرض النقدي والمتمثل في أثر السيولة والتي تعتبر جوهر دراستنا.

إشكالية البحث:

هل نمو المعروض النقدي يؤدي إلى خفض معدل الفائدة وبالتالي إلى أثر للسيولة على الاقتصاد الوطني؟

أولا: نظريات الطلب على النقود

يرتبط موضوع الطلب على النقود بصلب النظرية النقدية التي رافقها التطور النابع من تطور الفكر الاقتصادي المعاصر بدءا بالفكر الكلاسيكي ومرورا بالفكر الكينزي والإضافات التي تلته وانتهاءً بمدرسة أو منهج شيكاغو الذي تزعمه الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان)

حيث يمكن تعريف الطلب على النقود بأنه الاستعداد للحصول على الأرصدة المالية فإذا قام العون الاقتصادي باستعمال النقود فهو يقوم بالطلب علي السلع والخدمات وأما إذا احتفظ بنقوده فإننا نتكلم عن الطلب على النقود.

فالأفراد لا يطلبون النقود لغرض استخدامها في التبادل فقط بل هناك طلب عليها لذاتها، لأنها تمثل أصلا من الأصول التي تتصف بالسيولة الكاملة.

1. الطلب على النقود عند الكلاسيك:

- يري الكلاسيك أن النقود لا تعد سوى وسيلة لنقل القيم المتبادلة بين الأفراد و قياس القيم الاقتصادية للسلع والخدمات وأن النقود لا تعدو أن تكون سوى ستار يخفي وراءه الظواهر الحقيقية.
- ويري علماء المدرسة الكلاسيكية أن النقود ليست لها منفعة خاصة بذاتها وإنما منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن شراؤها بواسطة النقود، وكل ما يستلم من نقود يعاد إنفاقه فورا وعندما يزداد عرض الإنتاج في السوق يزداد في نفس الوقت الطلب عليه. لأن النقود لا تطلب لغرض الاكتناز وإنما لغرض شراء السلع.

حيث أن الاحتفاظ بجزء من الدخل في شكل سيولة عمل غير عقلاني و يؤمن الكلاسيك بعدم وجود فاصل زمني بين عملية البيع و الشراء و بين الإنتاج و الاستهلاك مما يجعل تحليلهم ساكنا أي بقاء العلاقات و الظواهر الاقتصادية على حالها و استبعدوا لذلك عنصر التوقعات والميل نحو الاكتناز لدى الأفراد واستبعدوا كذلك فكرة أي دور للنقود كمخزن للقيم، مما يوحي أن كتاب القرن19 اهتموا بعرض النقد دون الطلب عليه.

2. نظرية الطلب على النقود عند كينز:

و يرجع «كينز» دوافع الطلب على النقود (تفضيل السيولة) إلى ثلاثة أغراض:

الطلب على النقود لغرض المبادلات الطلب على النقود للاحتياط الطلب على النقود لغرض المضاربة حيث أن النوع الأول و الثاني يتحدان بمستوى الدخل أما النوع الثالث فيتحدد بسعر الفائدة، ومن هنا يقدم «كينز» دالة للطلب على النقود تقرر أن الطلب على النقود يتغير طرديا مع الدخل وعكسيا مع سعر الفائدة

حيث أن كينز يقصد «بتفضيل السيولة» تلك الدوافع التي تحمل الفرد (المشروع) على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود) و يعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة وهي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة، أو الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إلى إسالة.

يتضح من التحليل السابق أن هناك علاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود للاحتفاظ بها من أجل المضاربة و تذكر هذه العلاقة أنه بانخفاض سعر الفائدة يزداد الطلب على النقود وبارتفاع سعر الفائدة يقل الطلب على النقود، هذا ما يطلق عليه منحنى تفضيل السيولة.

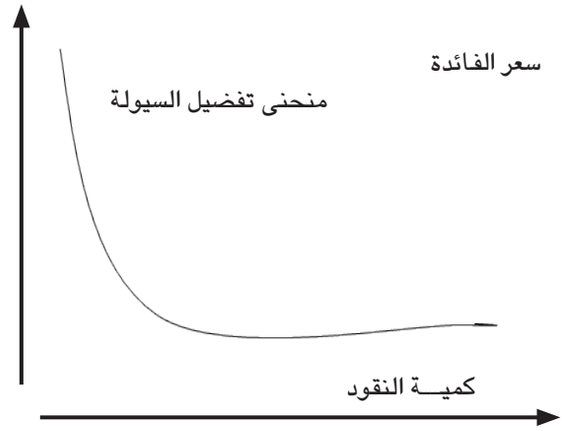

3. النظرية الكمية الحديثة:

إن تحليل "فريدمان" للطلب على النقود يتضمن أفكارا جديدة نذكر منها ما يلي:

- إن "فريدمان" وسع أشكال الثروة لتشمل الأصول المالية والنقدية والمادية والبشرية.
- و لذلك فإن اختيار الأفراد لا ينحصر في المفاضلة بين النقود والسندات كأساليب للاحتفاظ بالثروة مثلما أكد عليه "كنيز" وإنما الاختيار يشمل أصولاً جديدة مادية و بشرية، وهذا من شأنه أن يؤثر في الطلب على الأرصدة النقدية.
- إن تكلفة الفرصة البديلة تؤثر على مستوى النقدية السائلة التي تحتفظ بها الوحدات الاقتصادية بمعنى أنه إذا زادت تكلفة الفرصة البديلة، أي إذا زادت العوائد التي تمنحها الأصول المالية والأوعية الادخارية المختلفة فإن الطلب على النقود (باعتبارها أصلاً نقدياً) سوف ينخفض والعكس تماما لو انخفضت أو انعدمت تكلفة الفرصة البديلة.

حيث أن محددي تكلفة الفرصة البديلة هما: سعر الفائدة ومعدل العائد من الأصول المختلفة والمستوى العام للأسعار.

4. أعادت المدرسة النقدية طابع الفاعلية مرة أخرى إلى السياسة النقدية كما أنها همشت مرة أخرى خلافا للتحليل الكينزي، من دور السياسة المالية واعتبره دورا ثانويا.

حيث أن "فريدمان" لم يبحث عن دوافع الطلب على النقود بل كرس كل جهوده في البحث عن المتغيرات التي تحدده حيث يخضع الطلب على النقود وفقا "لفريدمان" للمتغيرات التالية :

الدخل سعر السلعة وأسعار السلع الأخرى (المكملة والإحلالية) وأذواق وتفصيلات المستهلكين.

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن النظريات النقدية حازت على اهتمام العديد من الاقتصاديين اللذين حاولوا تفسير مختلف المراحل التي يمر بها الاقتصاد مبررين و محللين لقواعد وأسس نظرياتهم، حيث لا يمكننا الجزم بأن أي نظرية وحدها تكون صالحة لكل زمان ومكان بل هي متكاملة، والدليل على ذلك الأزمات التي تحدث نتيجة الانفراد بتطبيق نظرية معينة مثلا الأزمة المالية الحالية.

ثانيا: آثار تغير العرض النقدي

يعتبر العرض النقدي من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي يهتم واضع السياسة الاقتصادية بتتبع سلوكه ومعرفة العوامل المؤثرة به وحجم هذا التأثير وطبيعته ودرجة استقراره، وتعود أهمية هذا المتغير إلى أثره المباشر على فاعلية السياسات الاقتصادية، فاستقرار العرض النقدي وإمكانية توقع التغيرات التي تطرأ عليه يمثل حجر الزاوية في عملية صياغة السياسة النقدية، كما أن حساسية هذا المتغير لسعر الفائدة سيؤثر على فاعلية السياسات الاقتصادية

عند تحليل تغير سعر الفائدة نشير إلى أهم العوامل التي تسبب هذا التغير ولا سيما تغيرات الدخل وتغير المستوى العام للأسعار وتغيرات العرض النقدي ويسمى أثر التغير في العرض النقدي على سعر الفائدة أثر السيولة وهو أثر مباشر أما الآثار غير المباشرة لتغيير العرض النقدي على سعر الفائدة فتتمثل في آثار الدخل ومستوى الأسعار والتضخم المتوقع.

و السؤال الذي يطرح: **هل يؤدي نمو العرض النقدي بمعدل مرتفع إلى انخفاض سعر الفائدة؟**

للإجابة عن هذا السؤال نضع الآثار الأربعة المترتبة على زيادة العرض النقدي.

فبالنسبة لأثر السيولة لزيادة العرض النقدي على سعر الفائدة السوقي، فهو أثر مباشر يعمل في الأجل القصير بمعنى أنه بمجرد زيادة العرض النقدي فإن سعر الفائدة السائد في السوق النقدي ينخفض بعد فترة قصيرة أما أثر الدخل وأثر مستوى الأسعار لزيادة العرض النقدي على سعر الفائدة فتأخذ وقتا حتى يظهر أثرها على سعر الفائدة ومن ثم يمكن القول أن هذه الآثار هي آثار طويلة الأجل

و فيما يلي عرض لبعض الاحتمالات لأثر زيادة العرض النقدي على سعر الفائدة السوقي من خلال تفاعل الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

- الاحتمال الأول: هو أن أثر السيولة (الأثر المباشر) يتغلب على الآثار الأخرى (أثر الدخل وأثر مستوى الأسعار وأثر التضخم المتوقع) ، وفي هذه الحالة ينخفض سعر الفائدة، والشكل البياني التالي يوضح ذلك

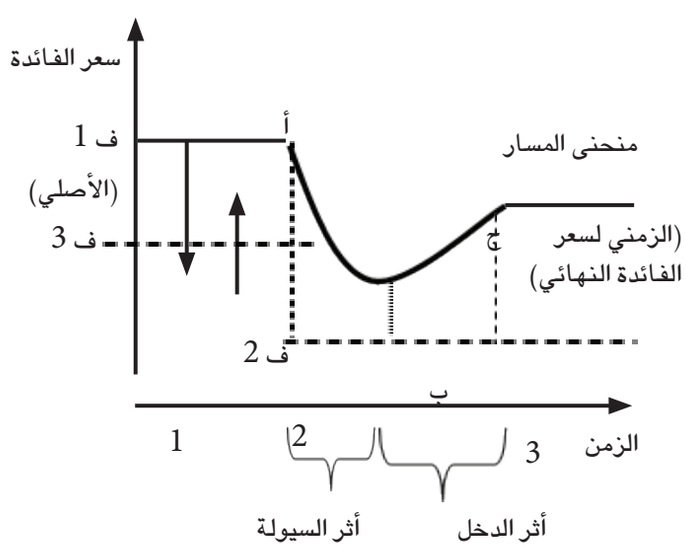

▪ الاحتمال الثاني: أن يكون أثر السيولة أقل من الآثار الأخرى ومن ثم يرتفع سعر الفائدة، ولكن أثر التضخم المتوقع يعمل ببطء لأن الأفراد يعدلون توقعاتهم بخصوص ارتفاع الأسعار ببطء وعلى هذا فإن أثر السيولة يؤدي إلى دفع سعر الفائدة إلى الانخفاض وبعد ذلك يبدأ أثر الدخل ومستوى الأسعار في رفع سعر الفائدة وطالما أن تلك الآثار أكبر من أثر السيولة فإن سعر الفائدة يرتفع في الأجل الطويل.

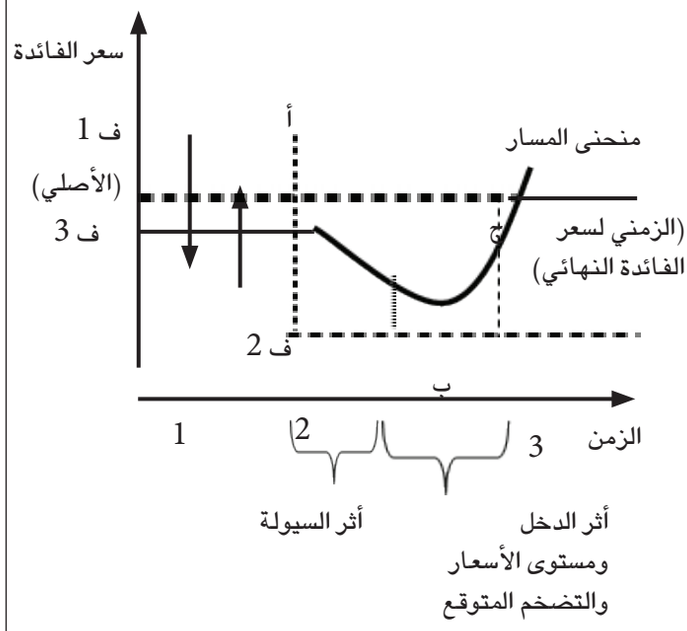

▪ الاحتمال الثالث: أن يكون أثر السيولة أقل من أثر التضخم المتوقع الذي يعمل بسرعة لأن الأفراد يعدلون توقعاتهم بخصوص ارتفاع الأسعار بسرعة، فيبدأ ارتفاع سعر الفائدة بمجرد أن يتم زيادة العرض النقدي.

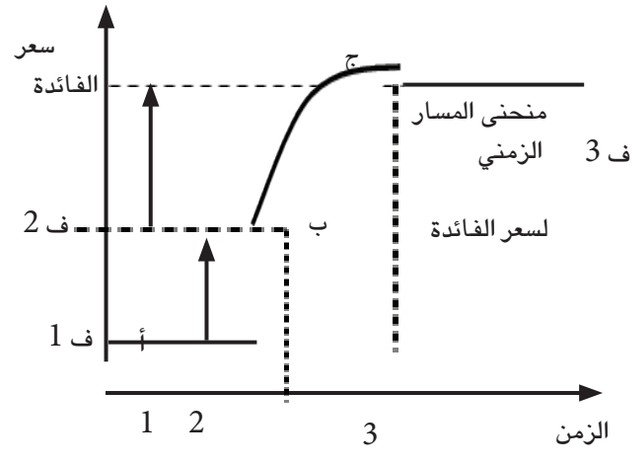

و أخيرا يمكن أن نستنتج من كل ما سبق أن سعر الفائدة يمثل كلفة الاحتفاظ بالنقود و يرتبط بعلاقة عكسية و مباشرة مع عرض النقود.

إذ كلما قام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية (أي زيادة العرض النقدي) سوف يؤدي هذا إلى انخفاض سعر الفائدة لأنه في حالة ارتفاع كمية النقود المعروضة سوف تصبح كلفة الاحتفاظ بالنقود منخفضة. وهذا ما يجعل الأفراد أو المجتمع بصورة عامة يقبل على الاحتفاظ بها بكميات كبيرة، ويقوم بإبدال أو بيع السندات المتوفرة لديهم.

و كذلك فإن زيادة المعروض النقدي يدفع معدلات الفائدة نحو الانخفاض وزيادة الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة) الأمر الذي يؤكد العلاقة العكسية بين عرض النقود و سعر الفائدة أي أثر السيولة.

الدراسة القياسية لأثر السيولة في الجزائر:

الهدف من هذه الدراسة القياسية هو اختبار تأثير السيولة في دولة الجزائر باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR إن مسألة كيف وعلى أي مدى يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على الاقتصاد مسألة مهمة جدا، حيث أن الاقتصاديين واضعي السياسة يقبلون الافتراض القائل بأن على المدى القصير يمكن لتغيرات المعروض النقدي، إحداث تغيرات في أسعار الفائدة الاسمية وهذا ما يسمى بأثر السيولة

كما تكمن أهمية استعمال نماذج VAR في تحليل الصدمة الذي يهدف إلى قياس أثر حدوث صدمة على المتغيرات؛ فإذا افترضنا النموذج VAR التالي:

$$y_{1t} = \alpha_{1t} + \beta_{1t} y_{1t-1} + \phi_{1t} y_{2t-1} + e_{1t}$$
$$y_{2t} = \alpha_{2t} + \beta_{2t} y_{1t-1} + \phi_{2t} y_{2t-1} + e_{2t}$$

مثلا التغير في لحظة ما لـ e_t له آثار على ..... y_{1t+1} ، y_{1t} y_{2t+1} ونرمز للمتغير Δ_{y1t} في اللحظة t.

نشير هنا إلى أن فترة الدراسة ممتدة من الشهر12 من سنة 2001 إلى الشهر12 من سنة 2014 ، أما النتائج فقد توصلنا إليها باستخدام برنامج EVIEWS 6

بعد الدراسة النظرية واعتمادا على الدراسات السابقة قمنا باختيار المتغيرات التالية: الكتلة النقدية M1 و M2 ، الودائع (DEP) ، معدل الفائدة F ، المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI

المعطيات المستعملة هي معطيات صندوق النقد الدولي (IFS)

إن استخدام نماذج VAR يتطلب السلاسل الزمنية مستقرة ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نستخدم اختبار – phillipes perron و

ADF (Dickey Fuller Augmente) للجذور الوحدية (Unit Root) ، هذا الاختبار يرتكز على تقدير ثلاثة نماذج التالية :

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(1)$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(2)$$

$$\Delta X_t = pX_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(3)$$

P: عدد التأخرات و قد تم تحديده في هذه الدراسة باستعمال معامل Schwarz و Akaik

1. نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى
2. نموذج الانحدار الذاتي بوجود ثابت
3. نموذج الانحدار الذاتي مع وجود اتجاه عام

اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية:

$$H_0 \qquad \phi_j = 1$$

الفرضية البديلة:

$$H_1 \qquad |\phi_j| < 1$$

قبول الفرضية العدمية يعني وجود جذور وحدية وعدم استقرار السلاسل الزمنية، وباستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير في النماذج الثلاثة السابقة نحصل على tjj أكبر من إحصائية Student الجدولية في كلا الاختبارين، فإننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم استقرار السلسلة الزمنية :

♦ **اختبار ADF**:

المبين في الجدول أدناه يوضح أن القيمة الجدولية لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1 %، 5 %، 10 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وعدم استقرار السلاسل الزمنية

الجدول رقم1:

اختبار ADF للمتغيرات

المتغيرات	عدد التأخرات	TΦj ADF	القيم الحرجة لاختبار ADF		
			%1	% 5	% 10
m1	2	1.366049 -	4.058619 -	4.458326 -	3.155161 -
m2	2	1.349407 -	4.058619 -	3.458326 -	3.155161 -
cpi	10	0.153939 -	4.068290 -	3.462912 -	3.157836 -
dep	3	2.084154 -	4.081666 -	3.469235 -	3.161518 -
f	0	2.041013 -	4.056461 -	3.457301 -	3.154562 -

المصدر من إعداد الطالبان باستعمال برنامج EVIWES6»».

الجدول رقم2:

اختبارphillipes - perron للمتغيرات

المتغيرات	عدد التأخرات	TΦj ADF	القيم الحرجة لاختبار ADF		
			%1	% 5	% 10
m1	4	1.928070 -	4.056461 -	3.457301 -	3.154562 -
m2	1	2.3743 -	4.05646 -	3.457301 -	3.154562 -
cpi	2	3.607980 -	4.05646 -	3.457301 -	3.154562 -
dep	8	3.258154 -	4.072415 -	3.46486 -	3.158974 -
f	2	2.025282 -	4.056461 -	3.457301 -	3.154562 -

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن قيم TΦj

لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة الجد ولية عند مستوى 1% و5 % و10 % في كلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية

ننتقل الآن إلى اختبار استقرار التفاضلات الأولى للمتغيرات

الجدول رقم 3:

اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات

المتغيرات	عدد التأخرات	TΦj ADF	القيم الحرجة لاختبار ADF		
			%1	% 5	% 10
m1	8	2.355162 -	4.06698 -	3.46229 -	3.157475 -
m2	7	2.412027 -	4.06570 -	3.46168 -	3.157121 -
cpi	0	9.745420 -	4.05752 -	3.45780 -	3.154859 -
dep	0	9.115238 -	4.07534 -	3.46624 -	3.159780 -
f	0	10.63527 -	4.05752 -	3.45780 -	3.154859 -

المصدر: من إعداد الطالبان باستعمال برنامج EVIWES6»».

الجدول رقم 4:

اختبار phillipes - perron للتفاضلات الأولى للمتغيرات

المتغيرات	عدد التأخرات	TΦj ADF	القيم الحرجة لاختبار ADF		
			%1	% 5	% 10
m1	2	10.28353 -	4.05752 -	3.45780 -	3.154859 -
m2	5	10.9338 -	4.05755 -	3.45780 -	3.154859 -
cpi	7	10.18236 -	4.05752 -	3.45780 -	3.154859 -
dep	47	15.70431 -	4.07534 -	3.46624 -	3.159780 -
f	3	10.68913 -	4.05752 -	3.45780 -	3.154859 -

المصدر: من إعداد الطالبان باستعمال برنامج EVIWES6»».

من الجدولين أعلاه نلاحظ أن قيم TΦj أصغر من القيم

الحرجة في كلا الاختبارين باستثناء M1، M2 نجدها غير مستقرة في اختبار ADF و لكن في اختبار PP فهي مستقرة في الفروق الأولى عند جميع مستويات المعنوية.

و منه نستنتج أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

♦ **اختبار التكامل المتزامن:**

بما أن هذه المتغيرات متكاملة، من نفس الدرجة، (I1) فإنه يمكن اختبار وجود علاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل من خلال إجراء اختبار التكامل المتزامن ل Johansen الذي تظهر نتائجه على نحو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 5:

اختبار التكامل المتزامن ل Johansen لدولة الجزائر

رتبة المصفوفة	λ trace	%5
r=0	69.063	69.818

المصدر: من إعداد الطالبان باستعمال برنامج EVIWES»».

يتبين من الجدول أنه عند اختبار r=0 وجدنا أن λ trace أصغر من القيم الحرجة عند المستوى 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية أي رتبة المصفوفة تساوي الصفر

و بالتالي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

للقيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Granger و En-gle يمكن تقدير علاقة الانحدار الممثلة بالمعادلة التالية

F=f (M1,M2,DEP,CPI,)

والتي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 6:

اختبار التكامل المتزامن ل Granger و Engle

Dependent Variable: F				
Method: Least Squares				
Included observations: 86				
	Coefficient	Std. Error	t - Statistic	Prob.
C	9.652989	1.509753	6.393755	0.0000
CPI	0.425735	0.466955	0.911727	0.3646
M1	0.030919 -	0.192913	0.160275 -	0.8731
M2	0.359218 -	0.315381	1.138998 -	0.2581
DEP	0.007107	0.007966	0.892149	0.3750
R - squared	0.611433	Mean dependent var		8.374041
Adjusted R - squared	0.592244	S.D.dependent var		0.131194
S. E. of regression	0.083775	Akaike info criterion		2.064992 -
Sum squared resid	0.568473	Schwarz criterion		1.922297 -
Log likelihood	93.79465	Hannan - Quinn criter.		2.007564 -
F - statistic	31.86453	Durbin - Watson stat		0.124371
Prob (F - statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبان باستعمال برنامج EVIWES6»».

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح أن جميع المتغيرات ترتبط إيجابيا مع معدل الفائدة ما عدى الكتلة النقدية M2 و M1. اللذان يرتبطان سلبيا مع معدل الفائدة وهذا ما تبينه النظرية الاقتصادية.

حسب المعادلة التالية:

F=9.6529+0.425735cpi -0.030919m1
-0.359218m2+0.007107dep

في حين تظهر سلسلة حد الخطأ العشوائي لعلاقة الانحدار المقدرة غير مستقرة عند المستوى حسب ما يظهره الجدول التالي لأن قيمة TΦj لسلسلة البواقي أكبر من القيم الحرجة الجد ولية وبالتالي لا يوجد علاقة تكامل بين المتغيرات

الجدول7:

اختبار ADF لسلسلة البواقي Résidu

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic based on Modified AIC, MAXLAG=11)				
			t - Statistic	Prob. *
Augmented Dickey - Fuller test statistic			1.745359 -	0.7220
Test critical values:	1 % level		4.072415 -	
	5 % level		3.464865 -	
	10 % level		3.158974 -	
*MacKinnon (1996) one - sided p - values.				

Null Hypothesis: RESID04 has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic based on Modified AIC, MAXLAG=11)		
	t - Statistic	Prob. *
Augmented Dickey - Fuller Test Equation		
Dependent Variable: D (RESID04)		
Method: Least Squares		
Included observations: 83 after adjustments		

المصدر: من إعداد الطالبان باستعمال برنامج EVIWES6»».

♦ **اختبار اتجاهات العلاقات السببية:**

يتم اختبار اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات باستعمال طريقة

ومن شروط استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة لذلك سوف نستعمل في اختبارنا التفاضلات الأولى لكل المتغيرات

الجدول رقم8:

اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات لدولة الجزائر

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F - Statistic	Prob.
DCPI does not Granger Cause DF	94	0.13812	0.8712
DF does not Granger Cause DCPI		1.84090	0.1647
DM1 does not Granger Cause DF	94	0.20813	0.8125
DF does not Granger Cause DM1		1.49606	0.2296
DM2 does not Granger Cause DF	94	1.27828	0.2836
DF does not Granger Cause DM2		0.11571	0.8909
DDEP does not Granger Cause DF	94	0.23077	0.7944
DF does not Granger Cause DDEP		0.82841	0.4401
DM1 does not Granger Cause DCPI	94	0.16295	0.8499
DCPI does not Granger Cause DM1		2.57791	0.0816
DM2 does not Granger Cause DCPI	94	0.46874	0.6273
DCPI does not Granger Cause DM2		1.89922	0.1557
DDEP does not Granger Cause DCPI	94	1.15016	0.3212

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F - Statistic	Prob.
DCPI does not Granger Cause DDEP		0.68067	0.5089
DM2 does not Granger Cause DM1	94	1.10524	0.3356
DM1 does not Granger Cause DM2		0.79836	0.4533
DDEP does not Granger Cause DM1	94	0.58242	0.5607
DM1 does not Granger Cause DDEP		0.26280	0.7695
DDEP does not Granger Cause DM2	94	0.25589	0.7748
DM2 does not Granger Cause DDEP		0.10920	0.8967

من الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية فيشر المحسوبة F× في الفرضيات العديمة أصغر من إحصائية فيشر الجدولية F عند مستوى معنوية 5 % وعليه سنقبل هذه الفرضيات العدمية أي عدم وجود علاقة سببية بين التفاضلات للمتغيرات

تقدير دوال الدفعية: فقد أعطت النتائج التالية

الشكل رقم 1:

تقدير دوال الدفعية

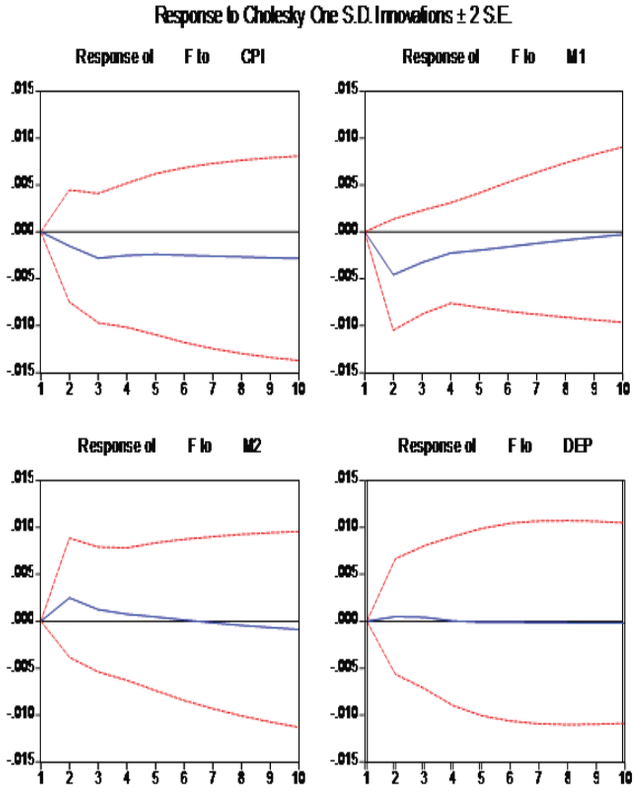

M1 مدى استجابة معدل الفائدة للكتلة النقدية

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الكتلة النقدية M1 تؤثر سلبا على معدل الفائدة خلال الفترة الثانية

ليزول هذا الأثر السلبي خلال الفترات الثالثة و الرابعة حتى نهاية الفترة العاشرة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن أثر السيولة على سعر الفائدة يكون في الفترة القصيرة فقط.

مدى استجابة معدل الفائدة لمعدل التضخم:

إن معدل التضخم يؤثر سلبا على معدل الفائدة خلال الفترة الثانية و الثالثة ليستقر هذا الأثر السلبي خلال الفترات اللاحقة حتى نهاية الفترة العاشرة

مدى استجابة معدل الفائدة للودائع

نلاحظ أنه تقريبا لا يوجد أي تأثير للودائع على معدل الفائدة خلال جميع الفترات

M2 مدى استجابة معدل الفائدة للكتلة النقدية

نلاحظ أن الكتلة النقدية M2 تؤثر إيجابيا على معدل الفائدة خلال الفترة الثانية ثم بعد ذلك

يزول هذا الأثر الإيجابي خلال الفترة الثالثة وتصبح تؤثر سلبا خلال الفترات الموالية حتى نهاية الفترة العاشرة

من خلال تحليل دوال الاستجابة الدفعية نجد أن أهم متغير من المتغيرات النقدية الذي كان له تأثير إيجابي على تخفيض معدل الفائدة الذي كان طوال الفترة الاستجابة بقيم سالبة هو M1 ثم بعد ذلك الكتلة النقدية M2 بنسبة أقل أما الودائع فلم يكن لديها تقريبا أي تأثير يذكر.

نتائج البحث:

تبين أنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، وأنه يوجد علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل الفائدة والمتغيرات التفسيرية. وأن الإشارة جاءت متوافقة مع ما تم فرضه عندما تم تقدير النموذج محل الدراسة وهذا ما تؤيده النظرية الاقتصادية، حيث أنه تمثل أثر السيولة في كل من الكتلة النقدية M2 و M1. وأيضا نوعية العلاقة التي تربط بين المتغير التابع و بقية المتغيرات المستقلة حيث أوضحت أن العلاقة عكسية لسعر الفائدة. وبالتالي يمكن القول بأن للسيولة أثراً على الاقتصاد وليست حيادية.

خاتمة:

1. يؤدي القطاع النقدي دورا هاما في نمو الاقتصاد الوطني حيث هناك طرق كثيرة لدراسة دور النقود في الاقتصاد. ولعل إحدى الحقائق المهمة للتحليل النقدي هي العلاقة بين سعر الفائدة والعرض النقدي. غير أن كلا من النظرية والتجربة العملية تفيد أن العلاقة ليست مستقرة. فقد يتغير عرض النقود بقدر كبير فيما قد يظل تغير معدل الفائدة ثابتا بدون تغير يذكر أو قد يؤدي نمو العرض النقدي إلى رفع معدل الفائدة بدلا من انخفاضها.

2. و تثير التغيرات الناشئة في العرض النقدي اهتماما كبيرا لدى المحللين وصانعي السياسات. فمن أجل الحصول على معدل نمو مستقر لمعدل الفائدة يتحتم على صانع القرار الاقتصادي أن يأخذ في اعتباره معدل النمو في العرض النقدي.

3. و تعد قضية استقرار هذه العلاقة ذات أهمية خاصة في تقييم الفعالية في إدارة السياسة النقدية.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

1. د. أسامة محمد الفولي و د. مجدي محمود شهاب «مبادئ النقود و البنوك»، دار الجامعة الجديدة للنشر 1999.
2. د. أحمد هني «العملة و النقود» ديوان المطبوعات الجامعية 07 – 91
3. د. الطاهر لطرش «تقنيات البنوك» ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003
4. د. أكرم حداد و د. مشهور هذلول «النقود و المصارف»، دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2005.
5. د. أحمد أبو الفتوح الناقة «نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية» مؤسسة شباب الجامعة 1998.
6. د. إسماعيل أحمد الشناوي و عبد النعيم مبارك «اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية» الإسكندرية، الدار الجامعية 2001.
7. د. أحمد فريد مصطفى و محمد عبد المنعم عفر «الاقتصاد النقدي و المصرفي بين النظرية و التطبيق» مؤسسة شباب الجامعة 2000.
8. د. أحمد رمضان نعمه الله و إيمان عطية ناصف و محمد سيد عابد «النظرية الاقتصادية الكلية» الدار الجامعية 2002/ 2003.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية:

1. *Allain pirotte «l'économétrie des origines au développement récents» édition CNRS, Paris 2004.*
2. *A. chaneau –Mécanismes et politiques monétaires. Ed PUF 1973*
3. *Ammour Ben Halima –Monnaie et Régulation monétaire - Ed Dahlab 1997.*
4. *Chaineau André (1997) «Ouest ce que la monnaie» édition économica*
5. *David Laidler (1974) «la demande de monnaie» édition Dunod Paris*
6. *Enders walter «Applied econometric time serie» First édition 1995 john wiley sons Inc.*
7. *F. Remversey Eléments d›analyse monétaire Ed Dalloz 1988*
8. *Granger an Newbold (1974) «spurious Regression in économétrics» journal of écnometric vol 26.*
9. *H. Ghuitton - Economie politique - Ed Dalloz 1965*
10. *j. pièrre pattat monnaie institution financières et politique monétaires 4 éd économica, Paris 1987.*
11. *L. Fontagne Macroéconomique, Prévision équilibre et politique, Paris librairie viribert, Mars 1991.*
12. *L. Dupriez - la monnaie dans l›économie - Ed cujas 1976*
13. *Marc Montoussé/ Economie monétaire et financière 2001.*
14. *Michel Raw HILL/ Macro économique. Théorie et politique 1968*
15. *professeur jean christian lom beletet «cointegration» 1998 similaire dans le cadre du cours de statistique et économétrie appliquées.*
16. *P. B Ruffini - Théorie monétaire –Ed du seuil 1996.*
17. *R - Penaud - les institutions françaises - Ed Revue de banque 1982*